هل مصر دولة فاشلة؟

على السلمى

عادة ما يستخدم مصطلح "الدولة الفاشلة" من قبل المعلقين السياسيين والاقتصاديين لوصف الدولة حين تعجز حكومتها عن القيام بمسئولياتها، وقد تم تحديد بعض الخصائص التي تميز الدولة الفاشلة، مثل فقدان السيطرة الفعلية على أراضيها، ضعف السلطة الشرعية فى البلاد، عدم القدرة على تقديم قدر معقول من الخدمات العامة، أو عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى كعضو فعال فى المجتمع الدولي، والدولة الفاشلة فى أدبيات السياسة هي دولة ذات حكومة مركزية ضعيفة أو غير فعالة، حتى إنها لا تملك السيطرة على سياسة البلاد واقتصادها، وتتعدم قدرتها على تسيير أمورها بما تحقق تطلعات شعبها واحتياجاته.

ومنذ أصدر المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي كتابه المعنون: " الدول الفاشلة: إساءة استخدام القوة والتعدي على الديمقراطية" فى عام 2006، ذاع هذا المصطلح وأصبح محلاً للاهتمام والدراسات، بعد أن استخدم نعوم تشومسكي هذا المصطلح فى وصف الولايات المتحدة ذاتها، إذ يبدو عليها العديد من سمات وخصائص الدولة الفاشلة، ولذلك فهي فى رأيه تشكل خطراً متعاظماً على شعبها هي وعلى العالم، والدول الفاشلة، بحسب تشومسكي، هي "الدول غير القادرة أو غير الراغبة فى حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه"، والتي "تعتبر نفسها فوق القانون، محلياً كان أم دولياً"، وحتى إذا ما كانت الدول الفاشلة تملك أشكالاً ديمقراطية، إلا أنها تعانى من قصور وعجز ديمقراطي خطير تجرد مؤسساتها الديمقراطية من أى جوهر حقيقي، كما يبين تشومسكي كيف أعد النظام الانتخابي الأمريكي من أجل إقصاء البدائل السياسية الحقيقية وبما يقطع الطريق على قيام أية ديمقراطية ذات معنى. وتتعدد التقارير والمؤشرات التي تبحث تلك القضية؛ فالبنك الدولي قد صنف 30 دولة فاشلة تعد

الأقل دخلاً على المستوى العالمي، بينما حددت الإدارة البريطانية للتنمية الدولية 46 دولة ضعيفة، وأشارت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى وجود 20 دولة فاشلة فى العالم، ومن هذه التقارير ما يصدر عن مجلة فورين بوليسي FOREIGN POLICY الأمريكية، والذى أوضح أن هناك نحو بليونين من سكان العالم يعيشون فى دول غير مستقرة تحمل مخاطر الانهيار أو قريبة من حافته، وقد ذكر هذا التقرير فى أغسطس 2012 مواقف 60 دولة من دول العالم تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دولاً فاشلة، اعتماداً على قياس 12 مؤشراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وقد قامت المجلة بوضع دليل تنازلي لمؤشرات الدولة الفاشلة –بعد جمع البيانات وتحليلها من عشرات الآلاف من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والمرئية– ، حيث يأخذ كل مؤشر 10 نقاط ليكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة 120 نقطة، ويكون أعلى الدول فى النقاط هي أكثرها فشلاً . ولقد جاء ترتيب مصر 31 من بين 60 دولة فى تقرير 2012 بمجموع نقاط 90.4 بما يعنى أنها فى وضع حرج Criticalبعد أن كان ترتيبها 45 فى 2011 و49 فى تقرير 2010 و43 فى 2009 . والتساؤل المطروح: هل تعتبر مصر دولة فاشلة؟ لا شك أن الإجابة قاسية على النفس، ولكن ينبغي أن نصارح أنفسنا بالحقيقة، أننا نعيش فى دولة فاشلة بالمعايير الدولية واستناداً إلى أدلة ومؤشرات قائمة فى الواقع المحلى ! فمن حيث المؤشرات الدولية للدول الفاشلة، فكلها تنطبق بحذافيرها على الواقع المصري، إذ تستند الدراسات فى تقييمها للدول على مؤشرات تتراوح بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي: فالمؤشرات الاجتماعية تشمل تصاعد الضغوط الديموغرافية من قبيل زيادة السكان، وسوء توزيعهم، وتباين التوزيع العمرى، والنزاعات المجتمعية الداخلية، والحركة غير النظامية للأفراد مما تخلق معها مشكلات انتشار الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والتنافس على الأرض والمشكلات الأمنية للدولة. كذلك تعانى الدولة الفاشلة من الأمراض الاجتماعية مثل التهميش والاستبعاد الاجتماعي

وافتقاد العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة أقلية على الأغلبية، ما تجعل الجماعات المظلومة تتنظر الثأر، وثمة عنصر مهم ضمن المؤشرات الاجتماعية هو الفرار الدائم والعشوائي للناس المتمثل فى هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع. أما المؤشرات الاقتصادية، فتشمل غياب التنمية الاقتصادية وسوء توزيع الدخل وعدم المساواة فى التعليم والوظائف، وارتفاع مستويات الفقر، ومظاهر الانحطاط الاقتصادي الحاد والذى يتمثل فى تراجع الدخل القومي، وانهيار سعر الصرف، واختلال الميزان التجاري، وتباطؤ معدلات الاستثمار، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وانخفاض معدل النمو، وغياب الشفافية وانتشار صور الفساد، وعدم قدرة الدولة على سداد التزاماتها المالية. وتضم المؤشرات السياسية فقدان شرعية الدولة "إجرام الدولة" فى صورة استخدام وسائل غير مشروعة فى مقاومة المعارضة وطغيان النخبة الحاكمة، وغياب المحاسبة السياسية، وضعف الثقة فى المؤسسات وفى العملية السياسية وهو ما يؤدى إلى مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني، وذيوع جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة، وكذا التدهور الحاد فى تقديم الخدمات العامة وعدم قدرة الدولة أو نقص كفاءتها فى أداء وظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتوظيف، وتمركز الموارد بالدولة فى مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن، كذلك الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان، وإعمال القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة. وأما الأدلة والمؤشرات المحلية، فأبلغها وأظهرها الفشل الذريع فى تحقيق أهداف ثورة الشعب فى 25 يناير التي بهرت العالم أجمع، إذ تم إجهاضها نتيجة أخطاء الفترة الانتقالية التي تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسئولية إدارة شئون البلاد، والانحراف بالثورة عن خطها الطبيعي فى إقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة، والخطأ الاستراتيجي الأكبر فى البدء بإجراء انتخابات تشريعية قبل وضع دستور جديد

للبلاد يواكب عصر الثورة ويؤسس لدولة الحرية والمواطنة وسيادة القانون. تلك الأخطاء استمرت بعد أن أنهى المجلس الأعلى للقوات المسلحة دوره فى إدارة الفترة الانتقالية وسلم السلطة إلى رئيس منتخب ديمقراطياً، فإن الشعب يعايش مرحلة صعبة من الارتباك السياسي والتراجع فى اتخاذ القرارات الرئاسية والحكومية. وقد كانت قمة الاهتراء والانقسام الوطني تتمثل فى أحداث قتل المتظاهرين السلميين حول قصر "الاتحادية"، ومأساة حصار مدينة الإنتاج الإعلامي والمحكمة الدستورية العليا، ثم الإصرار على تمرير دستور لا تحظى بالتوافق المجتمعي تم إنجازه بواسطة الفصيل السياسي المسيطر على الحكم رغم الاعتراض عليه من كافة الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية، وتأتى فى قمة مشاهد فشل الدولة، ذلك السقوط الاقتصادي المرعب والعجز غير المسبوق فى الموازنة العامة وتآكل الاحتياطي من النقد الأجنبي.

إن الخطوة الأولى فى مواجهة وعلاج حالة فشل الدولة فى مصر، أن يعترف أهل الحكم بالمسئولية عن هذا الأداء السيئ، والاستعانة بأهل الخبرة والكفاءة الوطنية لمعاونتهم فى إصلاح ما أفسدوه!

نشرت هذا المقال في صحيفة "الوطن" يوم الثلاثاء الثامن من يناير 2013 بعد "ثورة" 2011 وقبل "ثورة" 30 يونيو 2013، وبعد إعادة قراءة المقال أتسائل، هل مصر "دولة فاشلة"، أم "حكومة فاشلة"، أم "مجتمع فاشل"، أم "شعب فاشل"، أم أن الفشل أصبح ظاهرة عامة أصابت كل جوانب الحياة في مصر "المحروسة"؟